المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية | المجلد 7 / العــدد: 3 (2022)، ص 93- 104

الاستبداد أو الإنصاف أضواء تاريخية على المحكمة العسكرية الدولية للشرق الأقصى

Tyranny or Fairness:
Historical Spotlight on the International Military Tribunal in the Far East

محمد بن عبد الرحمن ابن عبيد المرشدي•
جامعة الملك سعود (المملكة العربية السعودية)
Obaidalmarshadi@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/12/02 تاريخ القبول: 2022/12/22 تاريخ النشر: 2022/12/30

كان العالم في نهاية الحرب العالمية الثانية يرزح تحت وطأة الظلم، والقهر، فاقتضى التلهف للعدالة إنشاء محكمة نورنبرغ التي كان لها سبقُ الأثر تاريخيًّا وقانونيًّا، ثم محكمة طوكيو، وكانت اليابان كأمة عظيمة قوية لم تحسب حساب الهزيمة، فانتهزت الفرص ضد جيرانها وسامتهم سوء العذاب، فارتكبت جيوشها مذبحة عظيمة مروعة تتمثل في مذبحة نانكينغ، وفيها وقع ما لا يكتبه حرف، ولا يصفه كلِم، إلا أن النكاية حلت بهم، وهُزمت أمتهم، وتم إنشاء محكمة دولية عسكرية يحاكَم فيها القادة المجرمون بناء على إعلان بوتسدام الذي مهَّد الطريق للعدالة المنتظرة، فما إن تمت إلا ورقاب ثمانية وعشرين قائدًا يابانيًّا ما بين سياسي وعسكري تحت المحاكمة، وفي خلال عامين ونصف تم خلالها النقاش الحاد بين الادعاء والدفاع،أصدرت المحكمة أحكامها، على أن هذه الاعتبارات ليست كافية للعدالة، فكان الأمر كما ذكرنا في الخاتمة.**كلمات مفتاحية** : طوكيو، نانكينغ، إعلان بوتسدام، محكمة نورنبرغ.

At the end of World War II, the world was burdened with injustice, and oppression So, people's eagerness for justice and fairness necessitated the establishment of the historical and legal precedent, Nuremberg Tribunal, and the Tokyo Tribunal. Japan was a great, powerful and courageous nation. Japanese army seized opportunities to commit a horrific massacre against their neighbors, the Nanking Massacre, and so established an international military tribunal in which criminal leaders are tried based on the Potsdam Declaration in which 28 Japanese leaders were put on trial. , as well as prosecution in the tribunal. Throughout the two and a half years during which the fierce debate between the prosecution and the defense, the court issued its verdicts.although these considerations are not sufficient for justice. As I said at The conclusion. **Key words** : Tokyo, Nanking Massacre , the Potsdam Declaration, Nuremberg Tribunal.

• محمد بن عبد الرحمن ابن عبيد المرشدي

المقدمة:

أرخت الحرب العالمية الثانية عن سدولها فكشفت عن حصيلة تصل إلى 50,000000 قتيل بين الشرق والغرب، وأعداد لا تحصى من الجرحى، ونكسات لا توصف في اقتصادات الدول المتحاربة، فكان ولا بُد من محاكمة المجرمين المسؤولين عن المجازر والمذابح العرقية التي لم يُشهد لها مثيل، ولم يُعرف لها قبيل إلا ما كان من زحف المغول على العالم الإسلامي المدمر ، إلا ان هذه الحرب خلفت على البشرية من الدمار والهلاك مالم يحسب له حساب أو يعد له إعداد، وهذه الحرب كانت قاسمة الظهر على المجتمع الدولي، فاتجه هذا المجتمع إلا المطالبة بتحقيق العدالة والإنصاف ونشر السلام بين الدول، فكانت بداية عهد جديد للعدل وبل هو الحد الفاصل للقانون الدولي، فظهرت المحاكم الجنائية الدولية، واتساع نطاق الاختصاص الوطني إلى الاختصاص الدولي، فبانت المسؤولية الدولية الجنائية، وتشكل معها القانون الدولي الجنائي كفرع من فروع القانون الدولي العام. وإن ما خلَّفته الحرب العالمية الأولى من مصائب سياسية، وخرائب اقتصادية؛ تلَتها الحرب الثانية كان من أسبابها عدم محاكمة المجرمين المسؤولين، هذا مع محاولة جمهورية فايمر في ألمانيا محاكمة الضباط والقادة في الجيش الإمبراطوري إلا أنها كانت صورية وأقرب إلى المهزلة، وبالرغم محاولة عصبة الأمم في أول أمرها من محاكمة القيصر غليوم الثاني1، فلم يُحاكم جرَّاء ما اقترفته جيوشه الجرارة خلال الحرب العالمية الأولى، ولا حتى عن جرائمه الاستعمارية المتوحشة في ناميبيا مثلًا، وهكذا ذَهبَ سبط فيكتوريا2 حرًّا طليقًا؛ فكانت خشية المنتصر في الحرب الثانية أن تذهب جهود السلام بعد الحرب هباءً منثورًا كما حدث في الحرب الأولى، وتدور الدوائر مرة أخرى، فتم الأمر بإنشاء محكمة نورنبرغ التي كان لها سبقُ الأثر تاريخيًّا وقانونيًّا، فعلا شأنها عند الفقهاء العرب، وملأت كتبهم القانونية أخبار وآثار هذه المحكمة، ودورها في تكوين القانون الدولي الإنساني والجنائي على حد سواء؛ فكانت بداية عهد للعدالة الدولية التي تقتص من أخطر المجرمين، وأشد العابثين بأمن المجتمع الدولي والعالم بأسره. إلا أن محكمة طوكيو لم تُدرس سابقاً في بحوث باللغة العربية ، فهذا العمل هو أول من يبحث في موضع هذه الدراسة فلا وجود لدراسات سابقة سوى الغربية، وأتى إعلان بوتسدام في 26 يوليو من عام 1945 الذي نص –بالإضافة إلى استسلام إمبراطورية اليابان– على أن العدالة الصارمة يجب أن تُطبق على جميع مجرمي الحرب، وسارت المحكمة على نهج محكمة نورنبرغ، رغم أنها تختلف عنها في بعض الجزئيات والتفاصيل، وقد لام بعضهم القائد الأعلى لقوات التحالف الجنرال ماك آرثر مُتهماً إياه بالتدخل عبر سلطته الواسعة كونه قائد الجيوش التي تحتل الجزائر اليابانية، فشككوا في أصل المحاكمة عبر ذلك.

أهداف الدراسة وأسئلتها:

يأتي الهدف الرئيسي لهذه الدراسة إلى أن محكمة طوكيو لا تجد لها أي خبر سوى أسطر مبثوثة في كتب القانون الدولي الجنائي، هذا إذا أنصفها المؤلف، وتحدث عنها بإسهاب، ولم أجد –على كثرة اطلاعي– حتى بحثًا واحدًا، فأنا هنا أضيف إلى المعارف العربية أضواء تاريخية تُضيء ما كان في العتمة. والهدف من بحثنا هذا هو سبر أغوار التاريخ القانوني للمحكمة الدولية العسكرية للشرق الأقصى.

أما السؤال الكبير والأهم: هل كانت المحكمة الدولية العسكرية للشرق الأقصى محكمة عدالة للضحايا اهتُديَ فيها للإنصاف والتسوية والقِسط، أم محكمة مُجَازَاة للظَّافِرين يُستبد فيها كيفما شاءت من إجحاف وبغي وجور؟ فمن خلال هذه الدراسة سوف نستكشف وقائعها وأخبارها وأهم من ذلك رأي ذلك القاضي الذي دافع عن المتهمين.

أهمية الدراسة:

من المقرر لدى دارسي تاريخ القانون الدولي أن محكمة نورنبرغ كانت وما زالت أهم أثر قانوني خلفته الحرب العالمية الثانية، وكانت على النقيض من محكمة طوكيو تعج بالعديد من الدراسات والاستشهادات القانونية، ولا يرجع هذا إلى ضعف في قانونية محكمة طوكيو؛ بل إنهما في الأصل بدايتهما واحدة؛ فالأولى عُقد العزم على تنفيذها في مؤتمر يالطا بجزيرة مالطة التي أُعلن بموجبها عن نية الحلفاء محاكمة مجرمي الحرب الألمان، وأما طوكيو فعبر إعلان بوتسدام كما قلنا. ومن نافلة القول التذكير بأن هذه الدراسة هي الأولى باللغة العربية التي تطرقت إلى تاريخ المحكمة الدولية العسكرية للشرق الأقصى. وتأتي هذه الدراسة كأول دراسة من نوعها فلم اعتمد على المراجع والمصادر العربية لا لعدم فائدتها بل لعدم وجودها من الأصل فاعتمدت على المراجع والمصادر الغربية.

خطة الدراسة :

المقدمة

أهادف الدراسة وأسئلتها

أهمية الدراسة

أولاً: اليابان قبل الحرب العالمية الثانية

ثانياً: من الحرب إلى السلام

ثالثاً: إعلان بوتسدام

رابعاً: تشكيل المحكمة

خامساً: الجرائم المتهم بها

سادساً: محكمة طوكيو بين الادعاء والدفاع

سابعاً: الأحكام الموجهة

ثامناً: القاضي الهندي وتبرئته للمتهمين

تاسعاً: نورنبرغ وطوكيو والاشباه والنظائر

عاشراً: محكمة طوكيو بعد أكثر من خمسة وسبعون عاماً

الخاتمة

أولًا: اليابان قبل الحرب العالمية الثانية

الحديث عن تاريخ اليابان في القرون الماضية لا يعنينا؛ فإذا كنا سنستشف الوقائع الزمنية القريبة من المحكمة، فسنبدأ ونقول: إن حالة اليابان قبل الحرب العالمية الثانية كانت مثيرة للإعجاب؛ فهي لم تتعرض للاستعمار في زمن كان الاستعمار يستشري في العالم كالحمى بفضل المكينة الإمبريالية الأوروبية القوية، فظهرت اليابان على المسرح الدولي بقوة؛ حيث بدأت وضمَّت كوريا إليها عام 1894 في افتتاحية الحروب بينها وبين الصين، وتلا ذلك انضمام اليابان إلى التحالف الدولي للقضاء على ثورة الملاكمين في الصين المجاورة في رأس القرن العشرين، ولا أعجب مما وقع عام 1905؛ فالإمبراطورية الفتية في مسرح المجتمع الدولي هزمت القيصرية الروسية، وهذه الفترة يعتبرها المؤرخون عصر ميجي (بولحية، 2012)، ودخلت اليابان في صف الحلفاء في الحرب العالمية الأولى، وكسبت بعض الأراضي والجزائر، وقد خلد نهضة اليابان بعض الشعراء، وعلى رأسهم أميرهم أحمد شوقي إذ قال:

اذكُر لَها اليابانَ لا

أُمَمَ الهَوى المُتَهَتِّكاتِ

واشتد بطش اليابانيين بأهل الصين، فغزت منشوريا عام 1931 –وهي جزء من الصين– ثم حاربت هذه الأخرى في سنة 1937؛ في تبرير فيه شيء من الغَطرَفة3، ومن المعلوم لدى الجميع أن اليابان دخلت الحرب الثانية في صف المحور وفي وجه الحلفاء، وإذا أخذنا نظرة خاطفة أخرى على التاريخ نرى أنه لا أحد يُنكر أن جرائم الجيش الإمبراطوري الياباني فاقت الوصف والخيال في شرق وجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ؛ بل

هناك من أطلق عليها وصف "الهولوكوست الآسيوي" (rosefielde، 2010)؛ ففي عهد الإمبراطور هيروهيتو ارتكب كل من جيشي اليابان الإمبراطوري والبحرية الإمبراطورية العديد من جرائم الحرب التي أدت إلى مقتل ما يصل إلى 14 مليون إنسان عبر المذابح، والتجارب البشرية، والمجاعات، والعمل الإجباري، وأضحت اليابان قبل الحرب العالمية الثانية قوة صاعدة يُحسب لها حساب. وهكذا دخلت اليابان الحرب العالمية الثانية بقوة، وقصفت ميناء اللؤلؤ4 في جزر هاواي، وأيقظت بذلك الوحش النائم5.

ثانيًا: من الحرب إلى السلام

في خضام الحرب العالمية الثانية وكما ذكرنا انتقلت الإمبراطورية اليابانية من صف الحلفاء إلى دول المحور، فدخلت هي والولايات المتحدة الأمريكية في حرب طاحنة عمياء عنيفة في المحيط الهادئ فكان كالكر والفر، فقد خاضت أمريكا وأستراليا معارك شرسة في البر و البحر والجو ضد القوات الإمبراطورية اليابانية، فكان لتقدم الحلفاء في الحرب أن انكشفت معسكرات الاعتقال اليابانية وما جرى فيها من أنواع التعذيب والحرمان والقتل وأسباب متعددة للعبودية، فاجتمعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية اجتمعت الحكومة الوطنية لجمهورية الصين وبريطانيا العظمى في القاهرة للاتفاق على سياسة مشتركة فيما يتعلق بالعمليات العسكرية المستقبلية ضد اليابان. وفي إعلانهم المشترك ، حددت القوى الثلاث العزم الجماعي على "ممارسة ضغوط لا هوادة فيها على أعدائهم المتوحشين" و "لكبح ومعاقبة عدوان اليابان" ، وبالتالي الإعلان عزمهم على إنزال عقوبة لليابان لارتكابها حرب عدوانية أظهر الإعلان نفسه في القاهرة أن القوى الثلاث كانت أيضًا عاقدة العزم على تجريد اليابان من الأراضي المأخوذة من الصين منذ زمن الحرب الصينية اليابانية (1894–1895) ، علاوة على ذلك ، "مع مراعاة الاستعباد للشعب الكوري ، فهم كانوا مصممين على أن تصبح كوريا في الوقت المناسب حرة ومستقلة.

وقبل شهر واحد من إعلان القاهرة ، اجتمع قادة القوى الثلاث وقادة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في موسكو ، حيث أصدروا إعلانًا منفصلاً رباعي القوى بشأن أهدافهم الحربية المتعلقة بالقتال ضد ألمانيا النازية و الامبراطورية اليابانية. وقد أوضح الإعلان عزم القوى الأربع المشترك على مواصلة الأعمال العدائية ضد دول المحور حتى تلقى دول المحور أسلحتها "على أساس الاستسلام غير المشروط".

مع استسلام ألمانيا في مايو من 1945، ركزت دول الحلفاء الآن على هزيمة قوة المحور المتبقية في الشرق الأقصى. بصرف النظر عن بدء الأعمال العدائية ضد الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى في ديسمبر 1941 ، كانت الإمبراطورية اليابانية تخوض حربًا طويلة وطويلة ضد الصين منذ عام 1931. على الرغم من أن

المؤرخين الأمريكيين والبريطانيين للحرب في منطقة آسيا والمحيط الهادئ عادةً ما يولون اهتمامًا ضئيلًا لمسرح الصين ، وكان ولا يزال أكثر من 2.5 مليون من القوات البرية اليابانية منتشرين في الصين طوال 1941–1945 ، وهم من خيرة الجيش الإمبراطوري الياباني، وعلى الرغم من عدم وجود نصر عسكري واضح أو هزيمة لأي من الجانبين في الأفق، فقد كان الدور الصيني له اهتمامه عند الحلفاء.

ثالثاً : إعلان بوتسدام

لم ينص إعلان القاهرة إلا سوى معاقبة اليابان بسبب عدوانها، فأتى إعلان بوتسدام وأصدرت الصين وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة – إعلانًا مشتركًا خلال الاجتماع الذي عقد في بوتسدام في ألمانيا المحتلة ، في 26 يوليو 1945. نص الإعلان على أن "اليابان ستمنح فرصة لإنهاء هذه الحرب" ، بينما كانت دول الحلفاء "مستعدة لتوجيه الضربات النهائية على اليابان" فاستعدت اليابان للمقاومة.

تضمنت بنود إعلان بوتسدام سياسات شاملة بشأن نزع السلاح من اليابان، والتي تضمنت حل القوات المسلحة الإمبراطورية اليابانية، وتفكيك الصناعات الحربية، وتفكيك الإمبراطورية اليابانية نفسها، كما تم تحذيره مسبقًا في إعلان القاهرة. تمت الإشارة إلى أن تدمير كل إمكانات الحرب في اليابان لا يجب تفسيره على أنه نية الحلفاء بأن "يُستعبد الشعب الياباني كعرق أو يُدمر كأمة". ومع ذلك، سيتم القضاء على العسكريين، وكذلك تم النص: "يجب أن تكون العدالة الصارمة" ضد جميع مجرمي الحرب، بمن فيهم أولئك الذين اعلموا القسوة على أسرانا. كما تم النص على أنه ستقع اليابان بعد الاستسلام تحت سيطرة قوات الحلفاء العسكرية، ولكن سيتم سحب قوات الاحتلال" بمجرد أن تكون هذه الأهداف تم تحقيقه وتم تأسيسه وفقًا للإرادة التي أعرب عنها بحرية الشعب الياباني، ونص كذلك عن السياسة الأساسية للمعاقبة من خلال محاكمة مجرمي الحرب اليابانيين الفرديين، واختتم الإعلان بتكرار الطلب أن حكومة اليابان يجب أن " تعلن استسلامها غير المشروط "أو في حالة فشل ذلك ، فإن البديل هو الدمار التام[6].

وفي حالة تاريخية يُمثل إعلان بوتسدام صدق النوايا فما تم الإعلان عنه حُقق، فاستسلمت اليابان بعد قصفها بالقنابل الذرية وحُوكم المجرمون عسكريين كانوا وسياسيين وكذلك ففي النقطة الأهم انسحبت قوات التحالف بعد توقيع اليابان لاتفاقية سان فرانسيسكو مما مثل صدق نواياهم. وإعلان بوتسدام هو الذي مهد لقيام المحكمة من أساسها كما ان محكمة نورنبرغ تعتبر سابقة قضائية عليها.

رابعاً : تشكيل المحكمة

في الرابع عشر من أغسطس من عام 1945، وبعد خمسة أيام من قصف مدينة ناغازاكي بالقنبلة النووية؛ أعلن الإمبراطور هيروهيتو الاستسلام غير المشروط لدول الحلفاء7، فانتهت بذلك الحرب العالمية الثانية التي خلفت دمارًا في الأرض، وفسادًا واجه الإنسان، وكان الأمر قبل ذلك في 26 يوليو من العام نفسه أن أعلن الحلفاء في مؤتمر بوتسدام عزمهم على إقامة محاكم عسكرية يحاكم فيها مُجرمو الحرب اليابانيون، وجرت هذه المحكمة مجرى محكمة نورنبرغ؛ إذ أعلن القائد الأعلى لقوات الحلفاء الجنرال دوغلاس ماك آرثر في 19 يناير من عام 1946 عن ميثاق المحكمة العسكرية الدولية للشرق الأقصى، وتم وضع لائحة الاتهام، والقواعد الإجرائية للمحكمة؛ ومن ثمَّ تم اختيار القضاة من دول الحلفاء، وهم تسعة قضاة من: الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة البريطانية، الاتحاد السوفييتي، الصين، مملكة هولندا، فرنسا، نيوزيلندا، كندا، وكومنولث أستراليا8، تم اختيارهم من قبل القائد الأعلى لقوات الحلفاء، أما القاضي رادابينود بال فلقد تم تعيينه ممثلاً للهند في طوكيو بعد أن تم تعديل المذكرة الأمريكية الأصلية لإنشاء المحكمة الدولية العسكرية للشرق الأقصى، التي كتبها القائد الأعلى لقوات التحالف، ومن ثَمَّ أضيفت الهند والفلبين كأعضاء في المحكمة. ونظرًا لطبيعة تعيينهم في اللحظة الأخيرة لم يشارك بال ولا القاضي الفلبيني دلفين جارانيلا في المداولات التي سبقت المحاكمة، وأُبلغ القاضي بال بالاتفاق الذي قدمه القضاة التسعة الأصليون بالإجماع. ومع ذلك، نظرًا لأنه لم يكن طرفًا في هذا الاتفاق، أوضح بال بأنه لم يعتبر نفسه ملزمًا بها، وبمجرد اختيار القضاة تم اختيار الادعاء من دول الحلفاء؛ ومن ثمَّ أتت مهمة اختيار المتهمين، وهنا مربط الفرس؛ فلقد تم توجيه الاتهام إلى المتهمين وعددهم 28 شخصية يابانية من بينهم عشرة من كبار الساسة اليابانيين، بينهم وزراء سابقون، وثمانية عشر من القادة والمسؤولين العسكريين؛ إلا إمبراطور اليابان هيروهيتو فتم استثناؤه من التهم الموجهة باتفاق بينه وسلطات الاحتلال الأمريكي لليابان؛ خوفًا من إثارة حالة من الفوضى داخل البلاد9. وفي مايو من عام 1946 افتتحت أولى جلسات المحكمة.

خامساً: الجرائم المتهم بها

نص ميثاق المحكمة على ثلاث جرائم، وهذه الجرائم أصبحت فيما بعد ضمن الجرائم المنصوص عليها في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ونُذّكر أنها كانت أيضا من ضمن الجرائم المنصوص عليها في محكمة نورنبرغ، وهي: 1 – جرائم ضد السلام، وتشمل: التخطيط، والتحضير، أو الشروع في شن حرب عدوان مُعلنة أو غير مُعلنة، أو حرب يُنتهك فيها القانون الدولي، أو المعاهدات، أو الاتفاقيات، أو المشاركة في مؤامرة لتحقيق أي مما سبق ذكره. يندرج هنا ما فعلته اليابان في خرقها لاتفاقية باريس الموقعة عام 1928

نتيجة لاجتياحها لإقليم منشوريا رغم أن هذه الاتفاقية منعت اللجوء إلى الحرب في تسوية المنازعات الدولية، كذلك التخطيط والشروع في قصف ميناء اللؤلؤ في هاواي الأمريكية في حرب غير معلنة بينها وبين الولايات المتحدة الامريكية.

2 – جرائم الحرب التقليدية، وتشمل: انتهاك قانون الحرب والعرف الدولي الضامن لهذا القانون. كحوادث إعدام الأسرى ومعاملتهم بالقسوة والاضطهاد. أما في هذه الجريمة فقد وقع اللغط حولها كثيراً إذ فعلياً الحرب لم تكن مُجرمة، والعرف الدولي وقتئذ لم يصل إلى مرحلة الإلزامية ولكون هذه الجرائم من الأعراف الدولية؛ فلم تكن مُلزمة في المجتمع الدولي.

3 – جرائم ضد الإنسانية، وتشمل: القتل، والاستعباد، والإبادة، وغير ذلك من الأعمال اللاإنسانية المرتكبة ضد السكان المدنيين قبل أو أثناء الحرب، أو الاضطهاد على أسس سياسية، أو عرقية، أو ارتكاب جريمة تتعلق باختصاص المحكمة. وكانت اليابان اعملت هذه الجرائم في الصين وارتكبت أبشع مذابح الشرق في نانكينغ .

وهذه الجرائم وإن كانت منصوصة في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ويُضاف لها جرائم العدوان؛ إلا أن الاختلاف والمناقشات التي جرت قبل تأسيس النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية كانت ترزح تحت ضغوط دولية بعض منها استمدت من الانتقادات التي وُجهت إلى محكمة طوكيو، وفي 29 من إبريل عام 1946 انعقدت أولى جلسات المحكمة في طوكيو، ففي الأسبوع الأول استمعت المحكمة إلى اثنين من طلبات الالتماس المقدمة من الدفاع، فكان الالتماس الأول عبارة عن طعن في شرعية المحكمة بموجب إعلان بوتسدام، ووثيقة الاستسلام، أما الثاني فقد طعن في المحكمة بناءً على أسس جوهرية من القانون الدولي: هل كانت الحرب العدوانية جريمة في القانون الدولي؟ هل كان الأفراد مسؤولين عن أعمال الدولة؟

سادساً: محكمة طوكيو بين الادعاء والدفاع

بين 3 من يونيو 1946 و24 من يناير 1947 عرض الادعاء قضيته أمام المحكمة، فعمل الادعاء بلا كلل لإثبات القضايا. تم جمع الأدلة من جميع أنحاء الإمبراطورية، والمناطق التي استعمرتها اليابان، وكذلك شهود العيان على الفظائع والأفعال المختلفة، ونأتي هنا على ذكر ضربات الدفاع وردود الادعاء في ملابسات قليلة فقط. حاول الدفاع أولًا التشكيك في معاهدة باريس 1928 التي تُدين الحرب كوسيلة لتسوية المنازعات الدولية؛ باعتبار أن المعاهدة لم تُجرم الحرب؛ بل أدانتها، وبذلك حاولوا نقض تهمتي جرائم ضد السلام، وجرائم الحرب التقليدية، فيما رد الادعاء على الدفاع بحجة أن نبذ الحرب كأداة للسياسة الوطنية ينطوي –بالضرورة– على

الافتراض بأن الحرب غير شرعية في القانون الدولي، ومتأصلة في المعاهدات والأعراف الدولية، وأن أولئك الذين خططوا وشنوا مثل هذه الحرب –بما لها من عواقب حتمية ومروعة– يرتكبون جريمة القيام بها، وهي نفس حجج محكمة نورنبرغ التي نصَّت على هذا الأساس، وأشارت إلى ميثاق باريس الذي تم توقيعه من قِبل العديد من البلدان، ونصت على ... أن اللجوء إلى حرب عدوانية ليس مجرد أمر غير قانوني؛ بل هو كذلك مُجَرَّم.

أثناء مرافعة الادعاء ، منح الدفاع ، على عكس محاكمة نورمبرغ ، فرصة لتقديم اقتراح للطعن في اختصاص المحكمة. زعم محامو الدفاع أن محاكمة طوكيو كانت تشريعًا بأثر رجعي لأن إعلان بوتسدام أشار فقط إلى محاكمة جرائم الحرب ولكن ليس "جرائم ضد السلام" و "جرائم ضد الإنسانية". جادل الدفاع أيضًا بأن الإعلان حصر اختصاص المحكمة في حرب المحيط الهادئ، وبالتالي اتهامات بشأن الحوادث التي لا علاقة لها بالحرب أو تم تسويتها بالفعل في الماضي يجب استبعادها؛ مثل ما يندرج تحت جرائم الحرب في كوريا والفلبين، بالإضافة إلى هذه النقاط، تضمنت طلبات الدفاع الادعاءات التالية: أن تتألف المحاكمة من ممثلي الدول التي هزمت اليابان لا يمكن أن يكون عادلاً أو قانونيًا، وكرر الدفاع بأن "الحرب ليست جريمة". "لا يجوز تحميل الأفراد مسؤولية الحروب" وكذلك "القتل في الحرب ليس قتلًا ينبع من حقيقة أن الحرب هي عمل قانوني"؛ وانتهاكات قوانين وأعراف الحرب يعاقب عليها بمحاكمة من قبل لجنة عسكرية ولكن ليس من قبل محكمة عسكرية دولية بصفتها هذه ورد الادعاء من خلال التأكيد على أهمية القانون الدولي الموجود بالفعل والجانب غير المشروط لاستسلام اليابان، وواجه الادعاءَ تحدٍّ من قبل الدفاع في شأن ما إذا كان يجب أن ينطبق مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية على المسؤولين الحكوميين عن انتهاكات قوانين الحرب، وقد احتج الادعاء كذلك بسلطة محكمة نورنبرغ، واقتبس من كلمات حكم المحكمة العسكرية الدولية. وحكم بتكرار الأمر كذلك في نورنبرغ؛ حيث عارض الدفاع فيها قابلية تطبيق المسؤولية الفردية على أساس عدم تعرض أي شخص للمسؤولية الجنائية عن "أعمال الدولة"، وأن مبدأ سيادة الدولة يظل مصونًا، فقد رفضت محكمة نورنبرغ حجة الدفاع، واستند الادعاء في محاكمة طوكيو –بشكل عام– إلى الحجة القائلة بأن حكم محكمة نورنبرغ ينطبق بالكامل على القضية المرفوعة ضد المتهمين اليابانيين، وأنه لا توجد مناقشة أخرى بشأن الركن الشرعي للجرائم؛ ومن ثَمَّ فإن مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية عن انتهاكات القانون الدولي كان ضروريًّا. يبدو أن غالبية القضاة قد اقتنعوا من قبل بحجة الادعاء.

كانت حجج الدفاع تفند الرأي الذي أخذ به الميثاق من أن الجرائم ضد السلام تُشكل مبدأ قانونيًّا، فكان الدفاع ينفي هذه الصفة عنها، وأنه –وفقًا لمبدأ "لا جريمة إلا بنص"– لا ينبغي بالتالي إدانة أي متهم بهذه الفئة من الجرائم (Totani D.، 2018). لا أدري كيف أصر الدفاع على هذه الحجة التي –في نظرنا– تسيء للدفاع؛ فالميثاق نصَّ بوضوح على الجرائم فأضفى ركنًا شرعيًّا عليها.

سابعاً: الأحكام الموجهة

أنهت المحاكمة مرافعاتها في 16 أبريل 1948. وبلغ مجموع أيام المحاكمة 417 يوماً، أدلى خلالها 419 شاهدًا بشهاداتهم في المحكمة ، وتم قبول 4336 مستندًا كـ "عرض في الأدلة". غطت محاضر الجلسات 48412 صفحة10، وهذا ضعف ما كان في نورنبرغ، وفي الرابع من نوفمبر من عام 1948 –بعد سنتين ونصف من المداولات– أصدرت محكمة طوكيو الأحكام النهائية؛ فقد تمت إدانة جميع المتهمين، وحُكم على سبعة منهم بالإعدام؛ فستة منهم تمت إدانتهم في جميع الجرائم، والسابع تمت إدانته بجريمة الحرب الاعتيادية، والجريمة ضد الإنسانية، ومن بين من تم إعدامهم الجنرال توغو رئيس الوزراء الذي أمر بشن هجوم على ميناء اللؤلؤ، ورئيس الوزراء كوكي هيروتا الذي في عهده وقعت مذبحة نانكينغ المروعة، وإيوان ماتسوي قائد الجيش الياباني الذي غزا الصين في 1937 واتهم بالضلوع بمذبحة نانكينغ، ووزير الحرب سيشيرو إيتاجاكي؛ ففي الثالث والعشرين من ديسمبر من العام نفسه شُنق الجنرال توجو ورفاقه، على أن القائد الأعلى لقوات التحالف ماك آرثر كان خائفًا من إحراج الشعب الياباني واستعدائه، تحدى رغبات الرئيس ترومان ومنع التصوير من أي نوع لعمليات الإعدام11، وأما البقية الستة عشر فحكم عليهم بالسجن المؤبد؛ ومن بينهم توفي ثلاثة في السجن، بينما تم إطلاق سراح ثلاثة عشر آخرين بين عامي 1954 و1956 رغم الحكم بالمؤبد!

واثنان حُكِم عليهم بمدد أقل، وتوفي اثنان أثناء المحاكمة، ووجد واحد مجنونًا.

ثامناً: القاضي الهندي وتبرئته للمتهمين

ومن غرائب هذه المحكمة أن القاضي الهندي المعين رادابينود بال جادل وحاجج في أن المحكمة فشلت في تقديم أي شيء آخر غير فرصة المنتصر للانتقام، انتقد بال الاحتلال، وذكر أنه لا ينبغي لهم وليس لديهم الحق في محاكمة المحتلين، وقد اختلف بشكل شامل مع جميع الجوانب في المحكمة[12]، وخلص إلى حكم هو أن جميع المتهمين "غير مذنبين" في التهم الموجهة ضدهم. أثار القاضي بال زوبعة في وسط المحكمة بعدم إدانته للجرائم المرتكبة. على أننا نذهب لرأيه، كما نلقي الضوء على ذلك في الخاتمة. يرى بعض الباحثين إلى أن هذا القاضي لم يكن مُنصفاً وتأثر بشكل كبير بالسطوة الإمبريالية على القارة الآسيوية كون بلاده الهند ترزح

تحت وطأة الاستعمار البريطاني وقتئذ، على أننا لن نفصل كثيراً حول الأسباب القانونية لرأي القاضي بال إلا أننا سوف نذكر بشكل موجز عن أسباب تمسكه برأيه القانوني.

اتسمت محاكمة طوكيو بالخلاف والاضطراب والخلاف الصريح. في وقت صدور الحكم ، قدم ثلاثة من أحد عشر قاضياً آراء مخالفة. بينما عبر اثنان من هذه الآراء عن تحفظات محددة بشأن سير المحاكمة، كان معارضة القاضي الهندي رادابينود بال فريداً من حيث أنه اختلف بشكل شامل مع حكم الأغلبية ، وجد أن جميع المتهمين "غير مذنبين" في جميع التهم. بالرغم من كون الأحكام والمداولات كانت متاحة للجمهور منذ عام 1952 ، تم تجاهل رأي بال المخالف إلى حد كبير بواسطة الباحثين والعلماء1، إلا أن ما مر ذلك العام حتى أصبح بال بطلاً عند اليابانيين، وفي عام 1966 ، زار بال اليابان وقال في خطاب له إنه أعجب باليابان منذ سن مبكرة لكونها الدولة الآسيوية الوحيدة "التي وقفت ضد الغرب[13]"، ولعل هذا سبب تجاهل بعض الباحثين والفقهاء وعندهم أنه لم يكن مُنصفاً في حكمه وقضائه.

تاسعاً: نورنبرغ وطوكيو والأشباه والنظائر

نبحث هنا –بعد اطلاعنا على المحكمة الدولية العسكرية للشرق الأقصى– عن الاتفاقات والاختلافات بينها وبين محكمة نورنبرغ، على أن الثانية أسبق من الأولى، وتلك الأولى اعتمدت على الثانية كسابقة قضائية. فمن المتشابهات: أن كلتا المحكمتين فرضتا عقوبة الإعدام، وكان بالفعل الاختصاص الموضوعي لكل محكمة هو نفسه: الجرائم ضد السلام، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية[14].

كانت إجراءات كلتا المحكمتين متشابهة في بعض الطرق. حكمت كلتا المحكمتين على متهم واحد غير لائق للمحاكمة، وكان قد مات مدَّعًى عليه واحد على الأقل أثناء الإجراءات. وأما النظائر فإننا نلخص منها المهم، ونقول: إن نورنبرغ سبقتها اجتماعات دبلوماسية رفيعة المستوى؛ لمحاكمة مجرمي الحرب النازيين، بينما في طوكيو تم اعتماد إعلان بوتسدام. ويجدر بنا القول بأنه في هذا السياق تم إعلان بوتسدام والحرب في الشرق الأقصى قائمة، بينما اجتماعات الدبلوماسية التي مهدت لقيام نورنبرغ أتت بعد سقوط الرايخ الثالث، كذلك في نورنبرغ حُكم على الكيانات السياسية؛ كالحزب النازي، أما في طوكيو فلم تتم محاكمة أي كيان؛ بالعكس نجا الكيان السياسي من الإمبراطور نفسه والعائلة الإمبراطورية –كما ذكرنا– من المحاكمة، وهذا من غريب في الاتفاقات؛ إذا ما ذكرنا أن رأس الدولة النازية لم يحاكم كذلك. وهناك نظير آخر هو أن إنشاء محكمة نورنبرغ

.

تم بين القوى الأربع الكبرى: الاتحاد السوفييتي، وفرنسا، وبريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، بينما كان إنشاء محكمة طوكيو تم بأوامر أصدرها القائد الأعلى لقوات التحالف الجنرال ماك آرثر رغم اعتماده على إعلان بوتسدام، بالإضافة إلى ذلك اتهمت لائحة الاتهام الصادرة عن المحكمة العسكرية الدولية في نورنبرغ أربعة وعشرين شخصًا، بينما كان ثمانية وعشرون اتهموا في المحكمة الدولية العسكرية للشرق الأقصى.

عاشراً: محكمة طوكيو بعد أكثر من خمسة وسبعون عاماً

أن الحرب العالمية الثانية وما تلاها من تدمير وخراب على الإمبراطورية اليابانية لا تنسى الشعب الياباني من قسوة جيشه وفورة عدوه عليه، ووجهة النظر العامة التي يتبناها اليابانيون الآن ، وبعد ذلك ، هي أن محاكمة طوكيو كانت "عدالة المنتصر". كان، ولا يزال ، يُنظر إليه على أنه " استعراض للقوة " بدلاً من الأخلاق أو العدالة. وهذا القاضي الهولندي في المحكمة رولينغ، عكس تجربته في اليابان أثناء المحاكمة: في بعض الأحيان كان لدي اتصالات مع طلاب يابانيين. كان أول ما سألوه دائمًا هو: `` هل يحق لك أخلاقيًا الجلوس في الحكم على قادة اليابان عندما أحرق الحلفاء جميع مدنها، كما في طوكيو، في ليلة واحدة قتلوا فيها مئة ألف إنسان، وبلغت ذروتها في تدمير هيروشيما وناجازاكي؟[15]

كانت تلك فعلاً جرائم حرب. تعتبر محاكمة طوكيو "عدالة المنتصر" بسبب أوجه القصور القانونية في أسسها وإجراءاتها والعناصر السياسية التي أثرت في إنشاء وتشغيل المحكمة؛ هذه هي النظرة العامة اليابانية للمحكمة. كما هو الحال مع نورنبرج، تعرضت طوكيو أيضًا لانتقادات باعتبارها محاكمة تستند إلى قانون بأثر رجعي، ولأنه لا تسري على الوقائع السابقة على صدورها أو علم بها، ومقتضى هذه القاعدة أن النصوص الجنائية ليس لها أثر رجعي، وأن الجرائم يعاقب عليها بالنصوص المعمول بها وقت ارتكاب هذه الجرائم. (عودة) ، ولأنه من المثير للجدل ما إذا كانت "الجرائم ضد السلام" و "الجرائم ضد الإنسانية" "جرائم" وقت ارتكابها. كما تم التساؤل عما إذا كانت محاكمة الأفراد أمام محاكمات دولية لارتكابهم حربًا تقليدية وقد تم اعتبار الجرائم بالفعل كعرف دولي.

الخاتمة:

لم تكن محكمة طوكيو هي المحكمة الوحيدة لمعاقبة مجرمي الحرب اليابانيين؛ بل كانت الأكثر وضوحًا، ففي الواقع جربت الدول الآسيوية التي كانت ضحية آلة الحرب اليابانية محاكمات بعددً أكبر بكثير من اليابانيين – ما يقدر بخمسة آلاف شخص– وأعدم ما يصل إلى 900 شخص، وحكم على أكثر من نصفهم بالسجن مدى الحياة. فهي كما ترى في الشرق الأقصى أخذت حيزاً كبيراً في تطوير القانون الدولي لديهم، وهي عند الغربيين

كمحكمة نورنبرغ وهذا الاهتمام الغربي الذي لا يُذكر لمحكمة طوكيو لعله نابع من أن طوكيو لم تكن عادلة كما كانت عليها نورنبرغ.

خُلاصة قولنا، وإجابة عن سؤالنا الكبير الذي عُنون به البحث: أهو إنصاف كانَ أم استبداد؟ نذهب بالرأي إلى أنها محكمة انتقام للمنتصر لا عدالة فيها، كما هو الحال في الرأي العام الياباني، فأين العدالة مِمَّن قصف هيروشيما وناغازاكي بالأسلحة الذرية، وقصف طوكيو في ثاني أشد عمليات القصف في الحرب العالمية الثانية بعد قصف درسدن؟! ونذكِّر القارئ بأن من حُكم عليهم بالمؤبد قد أُفرج عن أغلبهم، كأنها محاكمة صورية مزيفة لا محكمة عدالة وضمير ، و دون أي أنكار فإن محكمة طوكيو تاريخياً أسست للعديد من المبادئ القانونية؛ التي مازال يُعمل بها في القانون الدولي الجنائي، وهذا الفرع من القانون الدولي ليس حديث الولادة بل كما علمت فهو يستند في مبادئه وأصوله على محاكم نورنبرغ وطوكيو وبعض المحاكم الإقليمية التي ما زال له أثر في القانون الدولي الجنائي مثل مبدأ ياماشيتا؛ وهو قائد ياباني حُوكم في محكمة إقليمية وحُكم عليه بالإعدام في الفلبين؛ لأنه تجاهل بشكل غير القانوني فشله في أداء واجبه بصفته قائدًا يتحكم في تصرفات أفراد وحدته؛ وذلك من خلال السماح لهم بارتكاب جرائم حرب16. على أن القائد ياماشيتا حاول استئناف الحكم أمام المحكمة الدستورية العُليا في الولايات المتحدة الأمريكية إلا أنه قوبل طلبه بالرفض. ومِنْ نافِلة القول إن المحكمة الدولية العسكرية للشرق الأقصى بعد مرور حوالي خمسة وسبعين عامًا على ما خلفته من آثار قانونية وتاريخية وبذلك أسست لُبنه للقانون الدولي الجنائي الذي يُحاكم في القادة المجرمين سياسيين كانوا أو عسكريين، وما زالت محكمة طوكيو يرّن ذكرها في قاعات المحكمة الجنائية الدولية وبها أصبحت سابقة قضائية، وحتى مع مثالبها العديدة إلا نستطيع أن نقول أنها قد حققت جزء من العدالة مثل ضحايا مذبحة نانكينغ، رغم عدم كفاياتها، و أصحبت محكمة طوكيو مثالاً يحتذى به على عدالة المنتصر، وهي عدالة ما زالت تناقش إلى يومنا هذا هل هي حقاً عدالة لما اقترفتها اليابان الاستعمارية وهل شفت النفوس من المظالم الواقعة عليها؟ الحقيقة على بعض إجاباتها قاسية فلا هذا وقع ولا ذاك، وما زالت الحكومة اليابانية لليوم تنفي بعض ما وقع وترفض تقديم اعتذارات للدول وشعوبها، وأخيراً على ان نذكر أن محكمة طوكيو ساهمت في بادرة أمل لإنهاء الصراعات والحد من الحروب في المجتمع الدولي وتحقيق للسلام العالمي وإنقاذ العدالة و تكوين رابطة قوية متينة لحقوق الإنسان لكي لا تنتهك في خلال الحروب والصراعات عبر سوابقها القضائية وبعض مبادئها ، وما زالت آراء القاضي الهندي رادابينود بال تُناقش إلى اليوم بين مؤيد له ومعارض منكر

عليه حكمه ، وعلى الرغم من كل هذا خُلدت محكمة الدولية العسكرية للشرق الأقصى على المنتصر بيان عدالة، وللمهزوم أنين نهاية.

الهوامش

1- فيلهلم لثاني كما عُرِّب فصار اسمه غليوم الثاني، ثالث أباطرة ألمانيا وآخرهم، توفي منفيًّا في هولندا 1859- 1941.

2- والدته هي ابنة فيكتوريا ملكة الإنجليز الشهيرة، فهو سبطها لا حفيدها.

3- سبب هذه الحرب أن اليابان ادعت فقدان جندي لها في جسر ماركو بولو، فكان من غرورهم أنهم أعلنوا الحرب التي أدت إلى مذبحة نانكينغ المروعة بسبب جندي واحد.

4- هو ميناء بيرل هاربر وحادثته مشهورة معروفة.

5- الوحش النائم هي الولايات المتحدة الأمريكية، والمقولة منسوبة إلى إيسوروكو ياماموتو القائد الذي قاد الأسطول الياباني المشترك الذي قصف بيرل هاربر.

[6] – Totani, David Cohen and Yuman , The Tokyo Wars Crimes Tribunal : Law, Histoory and Jurisprudence , Cambridge University , Cambridge 2018 p33.

6- رغم أن حالة الحرب بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية لم تنتهِ إلا في عام 1952 مع توقيع اتفاقية سان فرانشيسكو

[8] – Japanese Indictment (IMTFE), International Military Tribunal for the Far East, United Nations War Crimes Commission (UNWCC), 1946

[9] – https://www.history.com/topics/world-war-ii/hirohito-1

[9-] General Headquarters Supreme Commander for the Allied Powers, Civil Information and Education Section and Public Information Section, Press Release: 'Summary of the Final judgment International Military Tribunal for the Far East', Summary no. 1, p. 2, reprinted in Bix et al. (2000), pp. 3–4

[11] – https://www.pbs.org/wgbh/americanexperience/features/macarthur-tokyo-war-crimes-trials/

[12] – Varadarajan, Latha , The trials of imperialism: Radhabinod Pal's dissent at the Tokyo tribunal , European Journal of International Relations 2015>

[13] – Brook, Timothy , The Tokyo Judgment and the Rape of Nanking , The Journal of Asian Studies , 2001 p 673-700.

[14] – Kaufman, Zachary D. The Nuremberg Tribunal v. The Tokyo Tribunal: Designs, Staffs, and Operations, J.Marshall L. Rev. 2010 p755.

[15] – Röling, B. V. A., 1993 (edited by A. Cassese) , The Tokyo Trial and Beyond: Reflections , 1993.

[16] – http://www.murdoch.edu.au/elaw/issues/v10n1/hendin101_text.html

المراجع :

1-بوليحة، يحيى، مارس 2012 اليابان بين حملة بيري (1853- 1854) وأسئلة التحدي الغربي، دورية كان التاريخية، العدد الخامس عشر، صفحة 44.

2 – Brook ,Timothy , "The Tokyo Judgment and the Rape of Nanking", The Journal of Asian Studies, Vol. 60, No.3 (Aug 2001), pp. 673-700

3- Japanese Indictment (IMTFE), International Military Tribunal for the Far East, United Nations War Crimes Commission (UNWCC), 1946

4 - Varadarajan, Latha, The trials of imperialism: Radhabinod Pal's dissent at the Tokyo tribunal , European Journal of International Relations 2015, Vol. 21(4) 2014.

5 - Japanese Indictment (IMTFE), International Military Tribunal for the Far East, United Nations War Crimes Commission (UNWCC), 1946

6 - Rosefielde, steven, Red Holocaust, 2010

7 - Zachary D. Kaufman, The Nuremberg Tribunal v. The Tokyo Tribunal: Designs, Staffs, and Operations, 43 J.Marshall L. Rev. 755 (2010)